الأمم المتحدة

EP

UNEP/EA.2/4

Distr.: General
29 February 2016

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الثانية
نيروبي، ٢٣ – ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦
البندان ٤ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية: المواد الكيميائية والنفايات

القرار ١/٥ : المواد الكيميائية والنفايات

تقرير المدير التنفيذي

موجز

يصف هذا التقرير، وفقاً للجزء التاسع من القرار ١/٥ الذي اتخذته جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المواد الكيميائية والنفايات التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

وبدلاً من تقديم سرد شامل لأنشطة ونتائج البرنامج الفرعي للمواد الكيميائية والنفايات في برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يسلط التقرير الضوء على الأنشطة ذات الصلة المباشرة بالقرار ١/٥، ويقدم معلومات إضافية عن الأنشطة التي تدعم مواصلة تنفيذ هذا القرار.

* UNEP/EA.2/1

040416 K1600534

أولاً – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير المرحلي موجزاً لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الرامية إلى تنفيذ القرار ٥/١ الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن المواد الكيميائية والنفايات. وترد المزيد من المعلومات المفصلة عن هذه الأنشطة في الوثائق UNEP/EA.2/INF/18 وUNEP/EA.2/INF/19 وUNEP/EA.2/INF/20 وUNEP/EA.2/INF/21.

ثانياً – التعزيز المتواصل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المدى البعيد

٢ – طلبت جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الأولى إلى المدير التنفيذي أن يقدم للهيئات أدناه الوثيقة الختامية عن العملية التشاورية المعنونة ''تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات'' على المدى البعيد التي تقودها البلدان بشأن تعزيز التعاون والتنسيق على المدى البعيد داخل المجموعة المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات للاطلاع عليها لأغراض السياسات والإجراءات (UNEP/EA.1/5/Add.2)، من أجل:

(أ) المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة؛

(ب) لجنة التفاوض الحكومية الدولية لاتفاقية مينماتا بشأن الزئبق في دورتها السادسة؛

(ج) الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في دورته الثانية، والمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الرابعة؛

(د) مؤتمرات الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة؛

(هـ) لجنة التنسيق المشتركة بين المنظمات التابعة للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٣ – وقُدم تقرير المدير التنفيذي لهذه الهيئات كما طُلب ووجد الترحيب من الجميع.

٤ – وأدى عرض التقرير في الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية بالاقتران مع النواتج الأخرى إلى اعتماد القرار ٤/٤ بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في مرحلة ما بعد عام ٢٠٢٠ (انظر SAICM/ICCM.4/15).

٥ – ويدعو القرار ٤/٤ إلى إجراء تقييم مستقل للنهج الاستراتيجي والعملية فيما بين الدورات المؤلفة من اجتماعين قبل الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية المزمع عقده مبدئياً في عام ٢٠١٨، واجتماع ثالث بين هذا الاجتماع والدورة الخامسة للمؤتمر. وقد كُلف الفريق العامل أيضاً بتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى اجتماعات إضافية. وستكون الاجتماعات فيما بين الدورات مفتوحة لكل أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي مع وجود عدد من المشاركين محدد مسبقاً ستُمول مشاركتهم رهناً بتوفر الموارد.

ثالثاً – النهج المتكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات

٦ – رحبت جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الأولى ''بالنهج المتكامل لمعالجة مسألة تمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات'' مع التأكيد على أن ''المكونات الثلاثة للنهج المتكامل، وهي الإدماج، وإشراك المؤسسات الصناعية، والتمويل الخارجي المخصص تعضد بعضها بعضاً''، وأنها جميعاً مهمة لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على كل المستويات (القرار ١/٥، الجزء الثاني)؛ وفي نفس الوقت، طلبت الجمعية إلى المدير التنفيذي، بما يتسق مع اختصاصات البرنامج الخاص لدعم التعزيز المؤسسي على المستوى الوطني من أجل تنفيذ اتفاقيات بازل، وروتردام، واستكهولم ''إنشاء وإدارة الصندوق الاستئماني للبرنامج الخاص، وتوفير أمانة لتقديم الدعم الإداري للبرنامج''، و''تقديم اختصاصات البرنامج الخاص لمؤتمر الأطراف في اتفاقيات بازل، وروتردام، واستكهولم، ولجنة التفاوض الحكومية الدولية التابعة لاتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، والفريق العامل المفتوح العضوية التابع للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية للعلم بها''(القرار ١/٥، الجزء الثاني).

ألف – التمويل الخارجي المخصص: البرنامج الخاص لدعم التعزيز المؤسسي على المستوى الوطني

٧ – بدأ في عام ٢٠١٥، بعد تعيين موظف برنامج، عمل أمانة البرنامج الخاص لدعم التعزيز المؤسسي على الصعيد الوطني لتعزيز تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، الذي يستضيفه فرع المواد الكيميائية والنفايات التابع لشعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد في برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٨ – وأنشأ مقر الأمم المتحدة الصندوق الاستئماني للبرنامج الخاص، بفضل المساهمات الكبيرة التي تم التعهد بها في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦ من جانب الاتحاد الأوروبي (١١ مليون يورو)، وحكومات كل من ألمانيا (١٨٠ ٠٠٠ يورو)، وفنلندا (٢٠٠ ٠٠٠ يورو)، والسويد (١٨٠ ٠٠٠ يورو)، والولايات المتحدة الأمريكية (٧٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي).

٩ – وللبرنامج الخاص الآن مجلس تنفيذي. والبلدان المتلقية تمثلها في هذا المجلس التنفيذي الأرجنتين والبرازيل كممثلين لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (هذان البلدان سيتقاسمان التمثيل لفترة السنتين)، وكينيا كممثل لأفريقيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة كممثل لوسط وشرق أوروبا، واليمن كممثل لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وستختار منطقة آسيا والمحيط الهادئ البلد الذي سيمثلها من بين الترشيحات التي تم استلامها. ويشمل المجلس أيضاً ممثلي البلدان المانحة وهي الاتحاد الأوروبي، وفنلندا، وألمانيا، والسويد، والولايات المتحدة.

١٠ – وعُقد الاجتماع الأول لمجلس الإدارة في جنيف يومي ٢ و٣ شباط/فبراير ٢٠١٦ حيث أُحرز تقدم كبير بالتوصل إلى اتفاق[(١)] بشأن النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، وتطبيق المبادئ التوجيهية واستمارات تقديم الطلبات. وتم أيضاً الاتفاق على جدول زمني مقترح لعام ٢٠١٦ حيث من المتوقع أن تبدأ الجولة الأولى من تقديم طلبات الحصول على الدعم في إطار البرنامج الخاص بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يوافق المجلس في اجتماعه الثاني في الربع الأخير من عام ٢٠١٦، على المشاريع الأولى التي ستحصل على التمويل في إطار البرنامج.

(١) توصل المجلس التنفيذي في اجتماعه الأول إلى اتفاق مؤقت ريثما يرشح المجلس العضو الذي يمثل منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وسيتم الاعتماد النهائي للوثائق بحلول ٤ آذار/مارس ٢٠١٦.

باء – الإدماج

١١ – بفضل منحة من حكومة الدانمرك، ودعماً لتنفيذ مكون الإدماج للنهج المتكامل، أُجري في عام ٢٠١٥ تحليل لنتائج مشاريع الإدماج في إطار مبادرة الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في عمليات التخطيط الإنمائي لدعم النهج الاستراتيجي. ويقدم التحليل، وهو متاح على موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، استعراضاً موجزاً للخبرة المكتسبة والدروس المستفادة من ١٥ مشروعاً قطرياً، وهو يهدف إلى مساعدة البلدان التي تنظر في تنفيذ أنشطة الإدماج لتعزيز القاعدة المالية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات عن طريق توفير المعلومات والمعرفة بشأن التحديات والفرص التي تتهيأ في أثناء التنفيذ. وترد معلومات أكثر تفصيلاً عن هذه الخبرات والدروس المستفادة في تقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ النهج المتكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات (UNEA/EA.2/INF/18).

١٢ – ومن أجل المزيد من دعم مكون الإدماج للنهج المتكامل، تم تعزيز جهود متضافرة بشأن أوجه الترابط بين البيئة والصحة عن طريق وضع مشروع بعنوان ''مراصد الصحة والبيئة المتكاملة والتعزيز القانوني والمؤسسي من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في أفريقيا''، وقد اعتمد مجلس مرفق البيئة العالمية هذا المشروع في اجتماعه الثامن والأربعين في حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويركز المشروع الكامل على تعزيز أوجه الترابط بين قطاعي البيئة والصحة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية على نطاق تسعة بلدان أفريقية بهدف إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في الخطط الإنمائية والميزانيات الوطنية نظراً لصلتها بهذين القطاعين.

١٣ – وعلى المستوى الأوسع نطاقاً للأمم المتحدة، أنشأ فريق الأمم المتحدة للإدارة البيئية فريق إدارة القضايا الملتزم بإطار زمني محدد في عام ٢٠١٤ من أجل زيادة المعرفة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وكان الهدف هو تعزيز إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في السياق الأوسع لتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان تحقيق المزيد من أوجه التآزر بين منظمات الأمم المتحدة من أجل دعم البلدان في مجال الأنشطة الرامية إلى تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الخاص بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٠.

١٤ – ويشدد فريق الإدارة البيئية في تقرير تجميعي معنون ''الأمم المتحدة والإدارة السليمة للمواد الكيميائية: تنسيق الأداء بالنسبة للدول الأعضاء والتنمية المستدامة'' على أهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بالنسبة لبرنامج التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً، ويعرض ما تم إنجازه بالفعل، ويشير إلى الكيفية التي يمكن أن تقدم بها الأمم المتحدة المزيد من المساعدة للدول الأعضاء من أجل تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في إطار التنمية المستدامة. ويقدم التقرير للبلدان إرشادات وأمثلة لأفضل الممارسات بشأن كيفية الإدماج الناجح للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في خطط التنمية الوطنية.

جيم – إشراك المؤسسات الصناعية

١٥ – وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بدعم من حكومة السويد، توجيهات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بعنوان ''توجيهات بشأن وضع التشريعات، والهياكل الأساسية الإدارية، واسترداد التكاليف الإدارية''. وتشمل التوجيهات مقترحات لضمان إشراك المؤسسات الصناعية في إطار نهج متكامل للتمويل مع التركيز على تقسيم المسؤوليات واستخدام تدابير استرداد التكاليف لدعم الإدارات الوطنية في تنفيذ التشريعات

الكيميائية وإنفاذها. وأُستخدمت التوجيهات في عدد من الأحداث الوطنية والإقليمية والدولية لعرض منافع إشراك المؤسسات الصناعية في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

١٦ - ولتيسير إشراك المؤسسات الصناعية في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بدعم من حكومة السويد، حلقتي عمل اقليميتين لزيادة وعي الحكومات وقطاع الصناعة بشأن ما يلي:

(أ) ماذا سينطوي على إشراك المؤسسات الصناعية في النهج المتكامل؛

(ب) فوائد وضرورة إشراك المؤسسات الصناعية في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛

(ج) مساهمة إشراك المؤسسات الصناعية في التمويل الطويل الأجل على الصعيد الوطني؛

(د) المسائل التي تتطلب مزيدا من النظر على أساس مناقشات حلقة العمل.

١٧ - وفيما يتعلق بالتنفيذ الناجح للمكون الصناعي للنهج المتكامل، فقد شدد المشاركون في حلقة العمل على أهمية إشراك ومشاركة مختلف قطاعات الصناعة وأصحاب المصلحة الآخرين. وكان هناك أيضاً تسليم بالحاجة إلى إنشاء و/أو تعزيز إطار تعاوني لهذه القطاعات والسلطات العامة لدعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وضمان الاستدامة. وترد معلومات إضافية عن نتائج حلقتي العمل في تقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ النهج المتكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات (UNEA/EA.2/INF/18).

رابعاً – التنمية المستدامة

١٨ - في الدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، شددت الدول الأعضاء على أن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات هي عنصر شامل أساسي لا يتجزأ من عناصر التنمية المستدامة، ويتسم بأهمية كبيرة لجدول أعمال التنمية المستدامة.

١٩ - وترتبط الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بكل أهداف التنمية المستدامة تقريباً، وتساهم في تحقيق هذه الأهداف، وبصفة خاصة الهدف ٣ الخاص بالصحة الجيدة والرفاه، والهدف ٦ الخاص بالمياه النظيفة والمرافق الصحية، والهدف ١١ الخاص بالمدن والمجتمعات المستدامة، والهدف ١٢ الخاص بالاستهلاك والإنتاج المسؤولَين.

٢٠ - وللنهوض بالتحليل والعمل على الصعيدين الدولي والوطني لاستكشاف وجني فوائد أوجه التآزر بين تنفيذ هدف التنمية المستدامة وتنفيذ الاتفاقات الدولية للمواد الكيميائية والنفايات، تم تعزيز التعاون بين فرع المواد الكيميائية والنفايات التابع لشعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والأمانة المؤقتة لاتفاقية مينماتا، وأمانة اتفاقيات بازل، و روتردام، واستكهولم، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وترد نتائج المرحلة الأولية لتعزيز التعاون في وثيقة إعلامية (UNEA/EA.2/INF/20) تتضمن أمثلة مواضيعية بشأن كيفية دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني عن طريق تنفيذ اتفاقات بيئة متعددة الأطراف معينة ودعم هذه الاتفاقات لتنفيذ هذه الأهداف.

٢١ - وشملت الأنشطة التي نُظمت عن طريق التعاون التحليل الأولي لمواد زيادة الوعي وإعداد هذه المواد، والتفاعل بين أهداف التنمية المستدامة وإدارة المواد الكيميائية والنفايات في عام ٢٠١٤، وتنظيم حدث جانبي عن هذا التفاعل في عام ٢٠١٥ في أثناء الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، وتنظيم حلقة عمل دولية بشأن التنفيذ المتكامل لأهداف التنمية المستدامة والاتفاقات الدولية للمواد الكيميائية والنفايات

بالتعاون مع المنظمات الشريكة للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية من المزمع عقدها في الفترة من ١١ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

خامساً – الزئبق

٢٢ – طلبت جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الأولى إلى المدير التنفيذي تيسير التعاون، حسب الاقتضاء، بين الأمانة المؤقتة لاتفاقية مينماتا بشأن الزئبق، وأمانات اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم وغيرها من الاتفاقيات من أجل الاستخدام الكامل للخبرة والدراية التي قد تساعد البلدان في الانضمام إلى اتفاقية مينماتا بشأن الزئبق رهناً بتوفر الموارد لهذا الغرض.

٢٣ – وبحلول ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦ أودع ٢٣ بلداً صكوك تصديق، أو موافقة، أو انضمام، أو قبول فيما يتعلق باتفاقية مينماتا. وهناك إشارات إلى أن عدداً أكبر من البلدان الأخرى يعتزم إيداع هذه الصكوك قبل نهاية عام ٢٠١٥. وعلى أساس المعلومات المتوفرة للأمانة المؤقتة، من المتوقع أن يبدأ نفاذ الاتفاقية في الربع الثالث أو الرابع من عام ٢٠١٦ بعد إيداع ١٥ صك تصديق، أو قبول، أو موافقة، أو انضمام. ولذلك فمن المتوقع بصورة مؤقتة انعقاد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في النصف الثاني من عام ٢٠١٧.

٢٤ – وبعد أن عرض الأردن استضافة الدورة السابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لإعداد صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الزئبق، تجري الآن التحضيرات في الأردن لانعقاد هذه الدورة في الفترة من ١٠ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦ في أعقاب اجتماعات إقليمية تُعقد في ٩ آذار/مارس ٢٠١٦. كما أن الخطط جارية لعقد اجتماعات إقليمية للتحضير للدورة تشمل جداول أعمالها المسائل ذات الصلة في إطار اتفاقيات بازل، وروتردام، واستكهولم. ويرد موجز مختصر لنتائج الدورة السابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في الوثيقة UNEA/EA.2/INF/21 بالإضافة إلى معلومات مستكملة عن حالة التصديقات، أو الموافقات، أو حالات الانضمام أو القبول.

٢٥ – وفي سياق العمل لتنظيم وإعداد الوثائق الفنية لدورات لجنة التفاوض الحكومية الدولية، فضلاً عن دعم البلدان بشأن التصديق والتنفيذ المبكر لاتفاقية مينماتا، تعاونت الأمانة المؤقتة، حسب الاقتضاء، مع أمانات اتفاقيات بازل، وروتردام، واستكهولم تعاوناً تقنياً بشكل أساسي، وفي تنظيم وخدمة الاجتماعات، وقضايا السياسات العامة والقضايا الاستراتيجية، ونظم المعلومات، والتوعية والاتصال. وأدى هذا التعاون إلى تعزيز جهود البلدان الرامية إلى التصديق والتنفيذ. وكان هناك أيضاً تعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الصحة العالمية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وأمانة مرفق البيئة العالمية من أجل الاستخدام الكامل للخبرات والدراية ذات الصلة التي تتمتع بها هذه المنظمات.

٢٦ – وركزت الأنشطة الرامية إلى تنفيذ اتفاقية مينماتا على حلقات العمل المعنية بالتوعية على الصعيد الإقليمي لمساعدة البلدان في وضع خارطة طريق من أجل التصديق. علاوة على ذلك، هيأت الأنشطة الإقليمية فرصاً للنظر في المسائل والتحديات الإقليمية وتقاسم المعلومات بشأنها. وأنجزت الأمانة المؤقتة عدداً من المشاريع التجريبية لدعم العمل الرامي إلى تحقيق التنفيذ. ومنذ آذار/مارس ٢٠١٤، نُظمت ١٢ حلقة عمل دون إقليمية و٤ حلقات عمل إقليمية لدعم التصديق والتنفيذ المبكر للاتفاقية. ونُظمت حلقات العمل الإقليمية بالتعاقب مع الاجتماعات الإقليمية للتحضير لاجتماعات عام ٢٠١٥ لمؤتمر الأطراف في اتفاقيات بازل، وروتردام،

واستكهولم. وشارك في حلقات العمل أكثر من ١٠٠٠ مشارك من ١٣٥ بلداً ومن المجتمع المدني، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية.

٢٧ - وتتألف في الوقت الحالي حافظة المشاريع التي يمولها مرفق البيئة العالمية لدعم البلدان في إكمال الأنشطة التمكينية في إطار اتفاقية مينماتا من ٣٨ مشروع تقييم أولي للزئبق، و١٠ خطط عمل وطنية، والمزيد من الخطط المخطط لها. وهناك أيضاً مشاريع زئبق بشأن التعدين الأولي والانبعاثات العرضية التي يجري تنفيذها بدعم مالي من مرفق البيئة العالمية. وتهيئ حافظة مرفق البيئة العالمية لاتفاقية مينماتا امكانيات لأوجه تآزر مع مشاريع المرفق التي ينفذها فرع المواد الكيميائية والنفايات لتحقيق أهداف اتفاقية استكهولم. ومن الأمثلة على ذلك تعزيز القدرات الوطنية على قياس التركيزات، ونقل الملوثات العضوية الثابتة، ودعم البلدان في إعداد خارطات طريق لتنفيذ الاتفاقية.

٢٨ - وواصلت شراكة الزئبق العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تيسير الإجراءات على أرض الواقع للحد من مخاطر الزئبق البيئية والصحية كمساهمة في تنفيذ اتفاقية مينماتا. وتشمل مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الشراكة مشروعاً تجريبياً بشأن تكنولوجيات تعدين الذهب الخالية من الزئبق في اندونيسيا، ومشروعاً لخفض استخدام ملاغم الأسنان المحتوية على الزئبق في ثلاثة بلدان أفريقية، وحلقات عمل بشأن حرق الفحم، والمنتجات المحتوية على الزئبق، وإدارة النفايات، ووضع *دليل مرجعي عن تخزين نفايات الزئبق والتخلص منها*. وينفذ أيضاً برنامج الأمم المتحدة للبيئة عدداً من مشاريع مرفق البيئة العالمية في مجالات من قبيل خفض انبعاثات الزئبق من حرق الفحم في قطاع الطاقة في الاتحاد الروسي، والحد من المخاطر المرتبطة بمواقع تعدين الزئبق في قيرغيزستان، ووضع خطة رصد عالمية. ونظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٦ بعض الأحداث بشأن الشراكة في أربع مناطق على هامش اجتماعات التشاور الإقليمية بشأن اتفاقية مينماتا، واجتماع فريق استشاري للشراكة في الأردن في ٨ آذار/مارس ٢٠١٦.

سادساً - النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

٢٩ - إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الأولى:

(أ) دعت الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للنهج الاستراتيجي في دورته الثانية، والمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في اجتماعه الرابع إلى النظر في سبل تحسين إشراك ومشاركة أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وبالتالي إمكانية الحصول على الاستجابات المتسمة بالكفاءة والفعالية للقضايا والتحديات الجديدة والناشئة؛

(ب) وطلبت إلى المدير التنفيذي مواصلة دعم النهج الاستراتيجي، بما في ذلك توفير التوجيه والإرشاد لتنفيذ هدف عام ٢٠٢٠؛

(ج) وطلبت إلى المدير التنفيذي أن يرسل إلى الاجتماع المقبل للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية دعوة للمدير العام للمنظمة لتولي دور قيادي في النهج الاستراتيجي، وتوفير ما يلزم من الموظفين والموارد الأخرى لأمانة النهج؛

(د) ودعت أعضاء البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية إلى النظر في سبل دعم أمانة النهج الاستراتيجي، بما في ذلك عن طريق الدعم الممكن بالموظفين؛

(هـ) ودعت الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، وقطاع الصناعة، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين في النهج الاستراتيجي إلى دعم تنفيذ النهج الاستراتيجي ومواصلة تطويره؛

(و) وحثت الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وقطاع الصناعة وأصحاب المصلحة الآخرين الذين هم في وضع يمكنهم من فعل ذلك أن يقدموا مساهمات عينية للنهج الاستراتيجي، وأمانته، وتنفيذه، بما في ذلك عن طريق برنامج عمل أعضاء البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛

ألف – نتائج الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية

٣٠ – عُقدت الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في جنيف في الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٥. وحضر الدورة ٧٥٠ مشاركاً كممثلين للحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، وقطاع الصناعة، والمجتمع المدني وتضمنت الدورة جزءاً رفيع المستوى شارك فيه وزراء، ورؤساء وكالات، ومنظمات، وكبار الممثلين من القطاعات الرئيسية وأصحاب المصلحة بمن فيهم ممثلو قطاع الصناعة.

٣١ – وأُختتمت الدورة الرابعة باعتماد القرارات الخمسة التالية:

(أ) القرار ١/٤، بشأن التنفيذ من أجل تحقيق هدف عام ٢٠٢٠، الذي يقر، في جملة أمور، التوجه العام والتوجيهات العامة (SAICM/ICCM.4/6، المرفق)، التي يبين بوضوح الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها جميع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠؛

(ب) القرار ٤/٤، بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠، الذي ينص، في جملة أمور، على عملية فيما بين الدورات لإعداد توصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠؛

(ج) القرار ٢/٤، بشأن قضايا السياسات العامة الناشئة الذي يحدد، بالإضافة إلى تعزيز الإجراءات الإضافية بشأن القضايا القائمة، الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة كقضية سياسات عامة ناشئة جديدة ينبغي معالجتها في إطار النهج الاستراتيجي؛

(د) القرار ٣/٤، بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة؛

(هـ) القرار ٥/٤، بشأن أنشطة الأمانة وبشأن الميزانية الذي يشمل الفترة ٢٠١٦–٢٠٢٠ إلى فترة انعقاد الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية مع زيادة في الميزانية والموظفين لأمانة النهج الاستراتيجي لتمكينها من تقديم المزيد من الدعم لجميع أصحاب المصلحة في تنفيذ هدف عام ٢٠٢٠، وإنشاء مركز تبادل معلومات ومنبر لإدارة المعارف لدعم العملية فيما بين الدورات بشأن إدارة المواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠.

باء – أمانة النهج الاستراتيجي

٣٢ – استجابة لطلب جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الأولى (القرار ١/٥، الجزء الخامس)، أرسل المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة رسالة إلى المدير العام لمنظمة الصحة العالمية يشدد فيها على الدور المهم لهذه المنظمة في النهج الاستراتيجي، ويطلب إلى المنظمة توفير الموظفين المناسبين والموارد الأخرى لأمانة النهج

الاستراتيجي. وأرسل المدير التنفيذي الرسالة أيضاً، كما طُلب منه، إلى اجتماع كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية.

٣٣ - واستجاب أيضاً برنامج الأمم المتحدة للبيئة للدعوة إلى أداء دور قيادي في وضع الترتيبات لأمانة تتسم بالكفاءة والفعالية للنهج الاستراتيجي بتوظيف موظف برنامج مساعد لبرنامج البداية السريعة، وتعزيز الأمانة بترفيع منصب موظف التنسيق الذي يموله البرنامج، وبالتالي زيادة الأهمية السياسية المرتبطة بالنهج الاستراتيجي، ومواصلة تمويل موظفي الخدمة العامة، ومواصلة توفير الخدمات الإدارية، بما فيها الخدمات لبرنامج البداية السريعة عن طريق فرع المواد الكيميائية والنفايات.

٣٤ - وقد أقر المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الرابعة إنشاء وظيفة موظف برنامج في الفئة ف-٣ لإدارة المعارف، وترفيع وظيفة موظف البرنامج المساعد ف-٢ إلى مستوى موظف برنامج ف-٣. ويقدم خبراء استشاريون الدعم أيضاً لأمانة النهج الاستراتيجي عند الضرورة بشأن أنشطة معينة.

٣٥ - وعند تنظيم الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، تعاونت أمانة النهج الاستراتيجي، حسب الاقتضاء، مع أمانة اتفاقيات بازل، وروتردام، واستكهولم. وفي أثناء هذه الفترة، كانت مجالات التعاون الرئيسية تتعلق بالتعاون العلمي والتقني، وتنظيم الاجتماعات وتقديم الخدمات لها، ومسائل السياسات العامة والمسائل الاستراتيجية، وآليات مركز تبادل المعلومات، ونظم المعلومات، والتوعية والاتصال.

جيم - أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي

٣٦ - يدعو الجزء الخامس من القرار ١/٥ بشأن النهج الاستراتيجي جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية، إلى دعم تنفيذ النهج الاستراتيجي ومواصلة تطويره. وما برح برنامج الأمم المتحدة للبيئة يتولى القيادة أو العمل في مجال التنسيق والتعاون مع المنظمات الأخرى التابعة للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية بشأن معالجة العديد من قضايا السياسات العامة الناشئة، وغيرها من القضايا المثيرة للقلق.

٣٧ - وفيما يتعلق بالمواد الكيميائية التي تسبب خللاً في إفرازات الغدد الصماء، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة على هامش حلقات العمل الإقليمية التي نظمها النهج الاستراتيجي دورات إقليمية لزيادة الوعي في منطقة آسيا والمحيط الهادي، ومنطقة وسط وشرق أوروبا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتجري في الوقت الحالي معالجة الثغرات في مجالي المعرفة والسياسات العامة التي حُددت في حلقات العمل عن طريق مشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة الرامي إلى زيادة التعاون والوعي على نطاق المنظمات الحكومية الدولية وبين القطاعات المعنون ''تقديم المعلومات عن المواد الكيميائية التي تسبب خللا في إفرازات الغدد الصماء''. ويُنشئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً موقعاً شبكياً مخصصاً لإبلاغ أبرز النقاط التي ترد في الرسائل المهمة المتعلقة بالمواد الكيميائية التي تسبب خللا في إفرازات الغدد الصماء.

٣٨ - وفيما يتعلق بالمواد الكيميائية في المنتجات، وجد البرنامج الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه إطاراً طوعياً لجميع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي الترحيب من المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الرابعة، وأحاط المؤتمر علماً بالإرشادات المصاحبة للبرنامج بشأن المواد الكيميائية في المنتجات الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة كوسيلة عملية لدعم تنفيذ البرنامج. ودُعي برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مواصلة قيادة البرنامج بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة، فضلاً عن تعزيز وتيسير تنفيذ الأنشطة بمساهمة أصحاب المصلحة. وينفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنشطة تجريبية لتيسير تبادل المعلومات عن المواد

الكيميائية في منتجات المنسوجات في الصين، وسيواصل البرنامج العمل على مشاركة أصحاب المصلحة في تناول مجموعات المنتجات الرئيسية الأخرى، مثل لُعب الأطفال، والإلكترونيات، ومواد البناء.

٣٩ - وفي سياق متابعة الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية بشأن وضع طرائق للتعاون الدولي بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة في إطار البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ومن أجل دعم هذا العمل، أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمات الأخرى التابعة للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية مع أمانة اتفاقيات بازل، وروتردام، واستكهولم فريق عمل صغير لوضع بوابة إلكترونية لتوفير المعلومات المشتركة المستقاة من مختلف المصادر بطريقة موحدة.

٤٠ - وحدد المؤتمر في دورته الرابعة الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة كقضية سياسات عامة ناشئة، واتفق على أن التعاون الدولي له أهمية بالغة لبث الوعي والفهم، وتعزيز العمل لمعالجة هذه القضية. وسلم المؤتمر بوجود ثغرات في المعارف بشأن التعرض للملوثات، وآثارها، وبالحاجة الملحة لتعزيز توفر المعلومات ذات الصلة، وإمكانية الحصول عليها. ويلتزم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإيجاد المعلومات وتقاسمها لسد الثغرات التي تم تحديدها. وبدأ أيضاً برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملية تحديد نطاق من أجل جمع وتجميع المعلومات عن الدراسات، والممارسات القائمة، والتشريعات السارية المفعول، وأصحاب المصلحة، والعمل الجاري في الوقت الحالي فيما يتعلق بهذه المسألة السياساتية الناشئة الجديدة. وستصدر المخرجات في شكل وثيقة تتضمن المصادر الرئيسية للمعلومات والمعارف التي جرى تجميعها وإتاحتها باستخدام الوسائل الإلكترونية.

سابعاً - الرصاص والكادميوم

٤١ - سلمت الدول الأعضاء في الدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة بالمخاطر الكبيرة التي تتعرض لها صحة البشر والبيئة بسبب اطلاقات الرصاص والكادميوم في البيئة، وطلبت إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية، مواصلة بناء القدرات للتخلص التدريجي من استخدام الرصاص في الطلاء عن طريق النظر في تنظيم حلقات عمل إقليمية.

٤٢ - ويتشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية في استضافة التحالف العالمي للقضاء على الرصاص في الطلاء بغية وضع حدود ملزمة قانوناً لاستخدام الرصاص في الطلاء بحلول عام ٢٠٢٠. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، أبلغت ٥٩ حكومة بأنها وضعت قيوداً ملزمة قانوناً على استخدام الرصاص في الطلاء. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بدأ التحالف، بدعم من وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة، إنشاء ''مجموعة أدوات لسن قوانين لمراقبة استخدام الرصاص في الطلاء'' مرتكزة على الشبكة الإلكترونية لمساعدة الحكومات وأصحاب المصلحة في التخلص التدريجي من استخدام الرصاص في الطلاء. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حلقة عمل شرق أفريقية دون إقليمية في أديس أبابا لمساعدة الحكومات في وضع لوائح بشأن استخدام الرصاص في الطلاء. ونفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً مشروعاً بتمويل من مرفق البيئة العالمية للتخلص التدريجي من استخدام الرصاص في الطلاء في أفريقيا. وستُستكمل مجموعة الأدوات باستمرار لتوفير الدعم التقني للحكومات وأصحاب المصلحة وتمكينهم من تحقيق هدف التحالف الرامي إلى أن تكون هناك لوائح قائمة بشأن استخدام الرصاص في الطلاء في جميع البلدان بحلول عام ٢٠٢٠.

٤٣ - ويبلغ طلب البطاريات على الرصاص أكثر من ٨٠ في المائة من الطلب العالمي على الرصاص، وحددت تقارير عديدة المخاطر البيئية والصحية الناجمة عن الإدارة غير السليمة وإعادة تدوير البطاريات

المستعملة التي تستخدم الرصاص. ولمعالجة هذه القضية، عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة حلقتي عمل بشأن الإدارة السليمة للبطاريات المستعملة الحمضية الرصاصية في أوساكا، اليابان، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وفي غواتيمالا في شباط/فبراير ٢٠١٦. وفي سياق متابعة حلقتي العمل المذكورتين، يعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً عن التجارة في البطاريات المستعملة الحمضية الرصاصية وإعادة تدويرها، وما يصاحب ذلك من آثار بيئية وصحية.

٤٤ - وعلى النحو المطلوب، ترد المعلومات عن تقنيات خفض الانبعاثات والبدائل للرصاص والكادميوم في الجزء السادس من القرار ٥/١ في الوثيقة UNEA/EA.2/INF/19.

ثامناً - النفايات

٤٥ - طلبت جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الأولى إلى المدير التنفيذي النظر في أوجه الترابط بين سياسات المواد الكيميائية والنفايات في التوقعات العالمية بشأن منع النفايات، والحد منها إلى أدنى درجة، وإدارتها.

٤٦ - وبدأ المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية عملية *التوقعات العالمية لإدارة النفايات* في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في أثناء المؤتمر العالمي للرابطة الدولية للنفايات الصلبة الذي انعقد في أنتويرب، بلجيكا، بالتعاون مع الرابطة استجابة لمقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٢/٢٧ بشأن إدارة المواد الكيميائية والنفايات الذي أُعتمد في شباط/فبراير ٢٠١٣.[٢] وتقدم التوقعات استعراضاً عاماً موثوقاً به، وتحليلاً، وتوصيات بشأن الإجراءات، وأدوات السياسات العامة، ونماذج التمويل لإدارة النفايات، فضلاً عن أول تقييم شامل لحالة إدارة النفايات في أنحاء العالم في القرن الحادي والعشرين، كما تحدد أهداف الإدارة العالمية للنفايات المدرجة في جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي الختام تدعو إلى اتخاذ إجراءات.

٤٧ - وتنص *التوقعات العالمية لإدارة النفايات* على أن هناك حاجة واضحة لإدماج إدارة المواد الكيميائية الخطرة في إدارة النفايات بصورة عامة، وإدارة النفايات الخطرة بوجه خاص. وتحتوي منتجات عديدة من المنتجات التي تُستخدم يومياً، مثل البطاريات، ومواد التنظيف، والزيوت، والطلاء، ومبيدات الآفات، والمنتجات الكهربائية والإلكترونية على مواد كيميائية خطرة، ولذلك كان التركيز ينصب في الآونة الأخيرة على منع النفايات الخطرة عن طريق تدابير من قبيل الاستعاضة عن المواد الخطرة في المنتجات ببدائل غير خطرة. وستعالج التحديات ثلاثة جهات فاعلة رئيسية هي الحكومات الوطنية والمحلية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع، من خلال زيادة الوعي العام وبناء القدرات المؤسسية والبشرية، وإنشاء المرافق الضرورية السليمة بيئياً.

٤٨ - وقد بدأ العمل بالفعل في إجراء تقييمات لتوقعات إدارة النفايات بهدف التوصل إلى فهم أفضل لحالة كل منطقة واحتياجاتها كأساس لتقديم توصيات وإجراءات مكيفة.

تاسعاً - المراكز الإقليمية: الإدماج وتنسيق الأداء

٤٩ - في الجزء الثامن من القرار ٥/١، سلمت جمعية الأمم المتحدة للبيئة بدور ''المراكز الإقليمية لاتفاقيات بازل، وروتردام، واستكهولم في دعم تنفيذ هذه الاتفاقيات وكل الإجراءات، فضلاً عن دورها في المساهمة في الصكوك الأخرى ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات، وفي إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية

(٢) http://www.unep.org/ietc/ourwork/wastemanagement/GWMO.

والنفايات''. وطلبت أيضاً إلى المدير التنفيذي إلى ''النظر في فرص التعاون المتسم بالكفاءة والفعالية مع المراكز الإقليمية في تنفيذ المشاريع الإقليمية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات'' ودعت الأطراف في اتفاقيات بازل، وروتردام، واستكهولم، ومرفق البيئة العالمية، والمؤسسات المالية الأخرى ذات الصلة، والصكوك والبرامج، إلى فعل نفس الشيء.

٥٠ - وأدت المراكز الإقليمية لاتفاقيات بازل، وروتردام، واستكهولم دوراً هاماً في دعم وتولي قيادة تنظيم عدد من حلقات العمل دون الإقليمية والإقليمية التي نظمتها الأمانة المؤقتة لاتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق. وكان الدعم الذي قدمته هذه المراكز كبيراً وفعالاً، وقد دُعيت إلى المشاركة وتقاسم خبرتها ودرايتها على الصعيد الإقليمي مع المشاركين في حلقات العمل. وواصل عدد من المراكز أداء دور هام على الصعيد الإقليمي دعماً للجهود الإقليمية والوطنية الرامية إلى تعزيز التصديق، والتنفيذ المبكر لاتفاقية ميناماتا.

٥١ - علاوة على ذلك، نفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعاً لتخزين الزئبق والتخلص منه بالشراكة مع المركز الإقليمي لاتفاقية بازل في منطقة البحر الكاريبي في جامايكا، وسورينام وترينيداد وتوباغو، كما يجري إعداد تقرير عن الإدارة السليمة بيئيا للبطاريات المستعملة الحمضية الرصاصية بالشراكة مع المركز الإقليمي لاتفاقية بازل لأمريكا الوسطى والمكسيك.

٥٢ - وحدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة فرص تعزيز الأداء على الصعيد الإقليمي ومشاركة المراكز الإقليمية في المشاريع الخاصة برصد الملوثات العضوية الثابتة، والمخاطر المرتبطة بمثبطات اللهب المبرومة، وإدارة مركبات ثنائية الفينيل المتعدد الكلور في قطاع التعدين، وعمليات جرد الزئبق ورصده، ووضع خطط تنفيذ وطنية في إطار اتفاقية ستوكهولم. وأدت هذه المراكز أيضاً دوراً هاماً في نشر الأدوات والطرق التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥٣ - ورحبت مؤتمرات الأطراف في اتفاقيتي بازل واستكهولم في اجتماعاتها في أيار/مايو ٢٠١٥ باعتراف جمعية الأمم المتحدة للبيئة في قرارها ٥/١ بدور المراكز الإقليمية في دعم تنفيذ الاتفاقيتين. ونظر مؤتمرا الأطراف أيضاً في عناصر أخرى من القرار ٥/١ تتعلق بالمراكز الإقليمية على النحو الوارد في المقررين ا ب - ١٠/١٢، وا س - ١٧/٧، على التوالي.

عاشراً - معلومات إضافية ذات صلة بتنفيذ القرار ٥/١

٥٤ - يسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على الأنشطة الأخرى لدعم مواصلة تنفيذ القرار ٥/١ بالإضافة إلى القرارات التي نُفذت حتى الآن.

٥٥ - وتشدد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدتها جمعية الأمم المتحدة للبيئة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ على الطابع الشامل، والمشترك بين عدة قطاعات للقضايا المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، وتهيئ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فرصة التعاون مع البلدان، والمنظمات الحكومية الدولية، وأصحاب المصلحة الآخرين، وإضافة بعد آخر للعمل الخاص بإدماج إدارة المواد الكيميائية والنفايات في السياسات الوطنية، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٥٦ - علاوة على ذلك، تخاطب العديد من القرارات التي أُعتمدت في الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه صاحب مصلحة في النهج الاستراتيجي، وتدعو إلى مشاركته في العديد من قضايا السياسات العامة الناشئة، وبصفة خاصة المواد الكيميائية في المنتجات، والمواد الكيميائية التي تسبب خللا في إفرازات الغدد الصماء، والرصاص في الطلاء، والملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة.

٥٧ - وتشير البيانات الناشئة التي توضح أن الانبعاثات من البطاريات الرصاصية تؤدي إلى تعرض البشر والبيئة بدرجة كبيرة للآثار الضارة إلى وجود فرص للمزيد من العمل في هذا المجال.

٥٨ - ويهيئ قرار المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية ٤/٤، والنهج الاستراتيجي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠ فرصة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه صاحب مصلحة استراتيجي في النهج، لدعم التفكير التطلعي بشأن القضايا الرئيسية، والعناصر المحتملة لنهج مستقبلي طويل الأجل للنهج الاستراتيجي، والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. ويهيئ إعداد الطبعة الثانية من التوقعات العالمية في مجال المواد الكيميائية المزمع إصدارها في عام ٢٠١٨ مصحوبة *بالتوقعات العالمية لإدارة النفايات* لعام ٢٠١٥ فرصة للتحليل الذي يمكن أن يُستفاد منه في عمل اجتماع عام ٢٠١٨ للفريق المفتوح العضوية التابع للمؤتمر.

٥٩ - وثمة مجال مهم آخر يحظى باهتمام دولي متزايد هو الكيمياء المستدامة التي تمثل عنصر التغيير المحتمل لقواعد اللعبة من حيث تصميم المواد الكيميائية، وانتاجها واستخدامها. ويمكن أن تساهم بقدر كبير في تشكيل مستقبل إدارة المواد الكيميائية شريطة مراعاة الفرص والشواغل بالنسبة لكل البلدان، كما أنها تهيئ فرصة لربط العمل بشأن المواد الكيميائية والنفايات بالتحليل والإجراءات الخاصة بالنهوض بالاقتصاد الأخضر الشامل، والاستهلاك والانتاج المستدامين.

٦٠ - وتمشياً مع ولاياته، من المتوقع أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة زيادة مساهمته من أجل بلوغ هدف عام ٢٠٢٠. وقد أُعيدت هيكلة فرع المواد الكيميائية والنفايات مؤخراً بغية تعزيز وترقية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على مدى دورات حياتها، وتعزيزاً لإحراز التقدم صوب اقتصاد دوار. ويجمع فرع المواد الكيميائية والنفايات بين ولايات برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تقديم الخدمات العلمية والتقنية في مجال إدارة المواد الكيميائية، وتيسير التعاون بين أمانة النهج الاستراتيجي، والأمانة المؤقتة لاتفاقية ميناماتا، وبرنامج العمل المتعلق بالأوزون التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمركز الدولي للتكنولوجيا البيئية، والبرنامج الخاص لدعم التعزيز المؤسسي على المستوى الوطني من أجل تنفيذ اتفاقيات بازل، وروتردام، واستكهولم.

٦١ - وسيكون تعزيز الشراكات مع الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والنهوض بالإدارة المرتكزة على النتائج والاتصال بمثابة دعامات العمل في السنوات القادمة. وسيوفر تعزيز إشراك المؤسسات الصناعية في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على النحو المطلوب، في إطار النهج المتكامل للتمويل، نطاقاً لتعزيز الشراكات القائمة على النتائج.

٦٢ - وعلى نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يستمر في التعاون بشكل أوثق من أي وقت مضى مع المنظمات الأخرى التابعة للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وأمانة اتفاقيات بازل، وروتردام، واستكهولم، ومرفق البيئة العالمية، والشركاء الآخرين.

٦٣ - ويستلزم ضمان قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الاستمرار في جهوده ومساعدته وزيادة هذه الجهود والمساعدة على جميع المستويات من أجل النهوض بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، والمساهمة بفعالية في تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات، والنهج الاستراتيجي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، توفير الموارد المناسبة من مجموعة متنوعة من مصادر التمويل. ويمكن أن يكون أحد الأمثلة على ذلك المواءمة، حسب الاقتضاء، بين الدعم التقني والخبرة التي يوفرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة مصحوبة بالقدرة على تحديد الأولويات وحشد الموارد التي يتمتع بها مرفق البيئة العالمية.